الاقتصاد .. أزمة الشرق الأوسط الحقيقية

- الرئيس الأمريكي أوباما فاجأ الكثيرين حين شخّص الأزمة التي تعصف بالعراق بأنها جزء من محنة اقتصادية
- واشنطن ترى أن السنة العراقيين كانوا «منفصلين عن الاقتصاد العالمي» ولهذا أخفقوا في تحقيق طموحاتهم
- المنطقة لا تشارك إلا بمعدل 4 في المئة من الصادرات العالمية مع أن ألمانيا وحدها تسجل نسبة 6.4 في المئة
- دول الشرق الأوسط لا تعاني من انفصال اقتصادها عن العالم فحسب بل هي معزولة عن بعضها البعض أيضاً
- التقدم الاقتصادي هو العامل الرئيسي للحد من انعدام الاستقرار المزمن الذي يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة

مايكل سينغ

فاجأ الرئيس الأمريكي أوباما الكثيرين مؤخراً حين شخّص الأزمة التي تعصف بالعراق بأنها جزء من محنة اقتصادية مشيراً إلى أن السنة العراقيين كانوا «منفصلين عن الاقتصاد العالمي» ولهذا أخفقوا في تحقيق طموحاتهم. ومع أن حالة الاضطراب والفوضى في العراق نابعة من عدة مصادر، إلا أن الرئيس الأمريكي لم يخطئ: فليس السنة العراقيون وحدهم هم المعزولين عن الاقتصاد العالمي، بل الشرق الأوسط بأكمله.

وتنفرد المنطقة بنسبة صادرات تزيد بقليل عن 4 في المئة من الصادرات العالمية، وهي نسبة أقل من تلك المسجلة في عام 1983: علماً بأن ألمانيا وحدها تسجل نسبة 6.4 في المئة. ويبرز ركود المنطقة الاقتصادي بشكل واضح عند مقارنتها بالاقتصادات الآسيوية. فوفقا لتقارير «البنك الدولي»، بلغ نصيب الفرد المصري من «الناتج المحلي الإجمالي» 406 دولارا في عام 1965 بينما كان نصيب الفرد في الصين 110 دولارات فقط.

واليوم (باستخدام السعر الثابت للدولار)، ارتفع نصيب الفرد المصري من «الناتج المحلي الإجمالي» أربعة اضعاف ليصل إلى 1566 دولارا، بينما زاد نصيب الفرد في الصين ثلاثين ضعفا ليبلغ 3583 دولارا. وكذلك الأمر بالنسبة لإيران وكوريا الجنوبية حيث كان نصيب الفرد من «الناتج المحلي الإجمالي» هو نفسه تقريبا في كلتا الدولتين في عام 1965. أما اليوم فارتفع نصيب الفرد في كوريا الجنوبية إلى 24 الف دولار، في حين اصبح مثيله في إيران 3000 دولار فقط.

ولا تعاني دول منطقة الشرق الأوسط من انفصال اقتصادها عن العالم فحسب، بل هي معزولة عن بعضها البعض أيضا. فمعظم الصادرات في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا تبقى في تلك المناطق، وثلثا الصادرات إلى أوروبا تأتي أيضا من أوروبا. ولكن في الشرق الأوسط، تأتي نسبة 16% فقط من صادرات دول المنطقة ككل من دول أخرى في الشرق الأوسط.

وفي حين يركز المراقبون الغربيون على القضايا السياسية في الشرق الأوسط، ينشغل أهل المنطقة أنفسهم بالشؤون الاقتصادية. ووفقا لاستطلاع للرأي أجري مؤخرا، ترغب غالبية سكان قطاع غزة بالهدوء مع إسرائيل وبفرصة البحث عن عمل هناك. وفي استطلاع رأي آخر، يضع الإيرانيون «تعزيز فرص العمل» على رأس أولوياتهم السياسية، وهي نسبة أعلى بكثير من «استمرار برنامجنا للتخصيب النووي».

ولكن في حين يأمل سكان غزة بإنهاء الحصار المفروض عليهم ويتطلع الإيرانيون إلى رفع العقوبات، لن توفر أي من هاتين الخطوتين حلا سحريا للمشكلة. فالضيق الاقتصادي متوطن في المنطقة، حتى في المناطق التي لا تعاني من الحصار أو العقوبات.

ولا بد لصانعي السياسات الغربيين أن يهتموا لهذا الأمر. فالفصل بين المشاكل الاقتصادية والسياسية غير صحيح. فكما في أي مكان آخر، يرتبط الاقتصاد بالسياسة ارتباطا وثيقا، ويعتبر التقدم الاقتصادي العامل الرئيسي للحد من انعدام الاستقرار المزمن الذي يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

وعلى صعيد الدول المستوردة للنفط، تقع القطاعات العامة المتضخمة في صميم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وفي دول مثل مصر، حيث يستخدم القطاع العام نحو 30 بالمائة من الموظفين، سعت الحكومات المتعاقبة بعد الثورة – في إطار سعيها لإجراء إصلاحات اقتصادية سريعة – إلى زيادة اليد العاملة والرواتب في القطاع العام. وتأتي الإعانات الحكومية السخية، وخاصة فيما يتعلق بالوقود، لتشجع الاستهلاك المفرط وتعطي الأفضلية للقطاعات الصناعية غير الفعالة التي تستهلك كمية كبيرة من الطاقة. وإلى جانب الأجور الضخمة للقطاع العام، ترهق هذه الإعانات كاهل مالية الحكومة وتسبب حدوث عجز [في الموازنة العامة]، الأمر الذي يزيد بدوره من تكلفة الاقتراض.

وهذه السياسات، إلى جانب العقبات التي تعترض ممارسة الأعمال التجارية، تمنع أنشطة القطاع الخاص التي من شأنها تعزيز النمو والعمالة. فنسبة البطالة في دول المنطقة – وخاصة بين الشباب – تعتبر في كثير من الحالات أعلى مما كانت عليه عند انطلاق شرارة الانتفاضات العربية، في الوقت الذي تتباطأ فيه وتيرة النمو الاقتصادي إلى حد يمنعه من عكس هذا الاتجاه.

ولا تقتصر هذه المشاكل على الدول المستوردة للنفط. فقد حذر «صندوق النقد الدولي» من أن السنوات التي شهدت فيها الدول المصدرة للنفط فوائض ضخمة تشرف على نهايتها نتيجة لتنامي عدد السكان وتضخم إنفاقهم. وهذا الأمر يجعلها في وضع أكثر هشة وعرضة للانخفاض في أسعار النفط، وهو احتمال يبدو مرجحا على نحو متزايد مع دخول مصادر جديدة إلى الساحة الدولية.

ومع ذلك، من الممكن معالجة هذه المشاكل الاقتصادية. فبخلاف المعضلات السياسية التي تواجهها المنطقة – والتي غالبا ما تبدو مستعصية – ليس بوسع الغرب مد يد المساعدة فحسب، بل إن القادة الإقليميين مستعدون لتلقي المساعدة. والأردن خير مثال على ذلك: ففي خضم فوضى الانتفاضات العربية، نفذت عمان وبهدوء إصلاحات صارمة بمساعدة من الولايات المتحدة و«صندوق النقد الدولي».

ولا بد للدول المستوردة للنفط أن تستبدل الإعانات النفطية المكلفة بمساعدات هادفة للفقراء وإقامة شبكات أمان اجتماعية. وتحتاج أيضا إلى تخفيف اعتمادها على المساعدات الخارجية والحد من الفساد وإجراء تغييرات تنظيمية لتشجيع نمو القطاع الخاص. ومن جهتها، تحتاج الدول المصدرة إلى خفض إنفاقاتها وتنويع اقتصاداتها. كما يجب على المجموعتين تقليص حجم القطاع العام لديهما وتحديث نظمها التعليمية.

ولا يجدر بالولايات المتحدة وحلفائها الاكتفاء بإعطاء المشورة حول كيفية تخطي هذه التحديات ، بل عليهم أيضا تحفيز الحكومات الإقليمية على تقبلها. ويعني ذلك العمل مع الحلفاء الإقليميين الذين يسعون إلى تنويع اقتصاداتهم وتحديثها، وتنسيق المساعدات الاقتصادية وربطها بالتقدم في مجال الإصلاح، بما في ذلك اتخاذ الخطوات السياسية اللازمة لنجاح الإصلاحات.

يجب على الولايات المتحدة أن تشجع الاندماج الاقتصادي الأكبر من خلال التعاون مع الدول الغنية المنتجة للنفط على الاستثمار في ازدهار جيرانها الأكثر فقرا، ومن خلال تزويد دول الشرق الأوسط بإمكانية نفاذ أفضل إلى الأسواق الغربية، وخاصة الاتحاد الأوروبي.

وصحيح أن النصائح التي تحث الولايات المتحدة على «فعل المزيد» في الخارج غالبا ما تُنتقد باعتبارها دعوات مستترة لاستخدام القوة العسكرية، إلا أن دمج فن الحكم الاقتصادي في الدبلوماسية من شأنه أن يساعد على تعزيز دور أمريكا الدولي خارج الإطار الأمني بطريقة تعزز السلام والاستقرار على المدى الطويل.

ومن السذاجة الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي سوف يحل جميع المعضلات الشائكة في الشرق الأوسط؛ ولكن من السذاجة أيضا الاعتقاد أنه بإمكان حل تلك الأزمات في غياب الازدهار الاقتصادي.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»

تطفيف مجلس الأمن!

محمد الرميحي

أخيرا انتبه الجميع لصواب رأي الدبلوماسية السعودية، بأن لا تشغل كرسيا في مجلس الأمن العام الماضي، ثمة خلل جوهري في آلية العمل الدولي. لقد أصبح مجلس الأمن من المطففين، وانتقل من الدفاع المطلق عن السلم العالمي إلى الانتقائية غير المبررة، ومسايرة هذا النوع من التطفيف نوعا من الكذب السياسي المتفر أخلاقيا. فقد صدر قرار مجلس الأمن بالإجماع (الدول الخمس الكبرى) وبقية الأعضاء، رقم 1270 باعتبار «داعش» و«النصرة» حركات إرهابية، ووجوب محاربتهما على مستوى دولي، كما أدان معوليها، ذاك شيء مرحب به، كما وضع القرار سالف الذكر عددا من الأسماء (كلها من دول الخليج) على أنها تمول الإرهاب. وهذا شيء لا اعتراض عليه. كما يقوم الرئيس باراك أوباما بتوجيه نيرانه إلى العراق، وهو الرابع بعد ثلاثة رؤساء، فعلوا مثله، بوش الأب، وبوش الابن وكارتر، الثلاثة فعلوا ذلك بقرار واضح، إلا أن أوباما يعود من جديد، منافيا ما قرره في السابق، الخروج من العراق، إلى الاشتباك النشط! في توقيت فرض عليه ولم يختره.

مجلس الأمن سوابقه قليلة، بل نادرة، أن يتخذ قرارا، ليس ضد دولة، ولكن ضد تجمع هلامي مسلح وضد أفراد ويطلب من المجتمع الدولي محاربة تلك الجماعة، التي يصنفها العالم بـ«الإرهابية» بكل الوسائل الممكنة. لا أحد يجادل، وهو في عقله الواعي، أن تلك الجماعات إرهابية، وخارج الدولة، وليس لأي دولة في المنطقة أو خارجها، أية سلطة عليها، بصرف النظر عما يدعيه البعض أو يروج له. وهنا تكمن المشكلة، هل تلك الجماعات «الداعشية» أو «النصراوية» هي الوحيدة في المنطقة التي تقوم بفعل الإرهاب؟ الجواب، لا، فهناك عدد من الجماعات المسلحة التي تقوم بذلك، وقد صنفت عالميا بأنها «جماعة إرهابية» وليس بعيدا عن ذلك الوصف «حزب الله» في لبنان، وأيضا «الحوثيون» في اليمن، ومعهم جماعة «القاعدة في جزيرة العرب» والسؤال: لماذا فقط على «داعش» و«النصرة» ومعوليهما يصدر قرار دولي ملزم بحربهما (مرة أخرى هو قرار مرحب به)، ولكن يتجاهل «مجلس الأمن» في نفس الوقت بقية الجماعات الإرهابية، هل لأنها أقل خطرا من «داعش» و«النصرة»؟ ربما، ولكن إذا أضفنا إلى ذلك عنصرا آخر، هو أن العالم يعرف من يمول ويسلح ويدعم دبلوماسيا، حزب الله والحوثيين (على سبيل المثال) تكبر علامات الاستفهام، ويحتار المراقب الفطن في تكييف تلك المكاييل التي يقاس بها فعل ما على الصعيد الدولي!

الحرب ضد «داعش» هي حرب لإنقاذ المنطقة من شرور ضخمة يمكن أن تؤول إليها، ولكن الآخرين أيضا هم في ثياب «دواعشية» لا تختلف أفعالهم من حيث النتيجة ولا حتى من حيث الشكل، عن أفعال «داعش» و«النصرة» ومن اتبعهم، ثم إن الحديث عن بعض مواطنين خليجيين وتسميتهم في قرار دولي، يجب أن يدق جرسا مسموعا في كل الدوائر التي تتخذ القرار في دول الخليج، ذلك لا يجعل المجتمع الدولي في منأى عن المساءلة، لأن البعض سوف يسأل، وماذا عن الدول التي تناصر اشكالا أخرى من الإرهاب، وتعطل أعمال دول عربية إلى حد قريب إلى فشل تلك الدول في إدارة شؤونها كمثل (لبنان واليمن) وما هو الإجراء الدولي الذي يتوجب أن يتخذ، من تلك القوى ومعوليها حتى يستقيم الأمر؟.

على مقلب آخر، ثبت الآن بما لا يدعو إلى الشك، إن تباطؤ أو تجاهل أو تقاعس (أي المفردات تفضلها للتوصيف) الإدارة الأميركية في فهم المتغيرات في المنطقة، والعمل بمقتضاها، كانت له نتائج كارثية. لقد أضحى مؤكدا أن سياسة آخر رئيسين للولايات المتحدة (بوش وأوباما)، رغم تعاكسها في المظهر، أدت إلى إشاعة نفس النتائج، الفوضى والحروب. بد ثقيلة بلا خطة عند الأول، ويد مكفوفة بلا خطة عند الثاني. لقد كان تجاهل الإدارة (الأوبامية) الذي جرى لسنوات للقتل المنظم على نطاق واسع، وباشد الأسلحة فتكا في سوريا، أحد العوامل لاندلاع الفوضى، وهو من المفاصل غير المبررة للإدارة الأميركية الأوبامية، لا سياسيا ولا أخلاقيا. مهما قيل تذرعا من أن الشعب الأميركي لم تعد له (معدة) تستطيع أن تهضم حربا أخرى، أو أن الوضع المالي العالمي لم يكن يساعد على تمويل حرب في الشرق الأوسط، أو أي من تلك التبريرات. لقد كان الموقف المتخاذل للإدارة الأميركية تجاه احداث سوريا هو موقفا أيديولوجيا، ومصلحيا لمجموعة البيت الأبيض، وليس حتى لأميركا بالمطلق، وهو الذي سهل لكل التداعيات السلبية التي جرت حتى الآن، وها هي الإدارة الأميركية وحلفاؤها يعودون من جديد من النافذة في حرب «داعش»، بعد أن خرجوا من المنطقة من الباب، دون شعور كبير بالمسؤولية، في حرب توصف بـ«التدخل الذكي» ولكن الحصيف يعرف أن «داعش» لها امتدادات في سوريا أيضا، فما هم فاعلون هناك؟ من المنظور الاستراتيجي إن لم يكن الهدف استخدام القوة هو تقليع كل أظافر (الإرهاب) من خلال إعلان كل الجماعات خارج الدولة، مهما تعددت مذاهبها أو معولوها، إنها تعرض الأمن والسلام الدولي للخطر، في أي بقعة كانت، سواء العراق أو سوريا أو اليمن أو لبنان!

أما إلعلاج المؤقت وإشهار النيات من خلال قرارات مجلس الأمن لن تؤتي أكلها، فقد أصبحت المنطقة بكاملها مصدر تهديد للوضع العالمي، كما أن كثيرا من دولها قابل للتفكيك، وعلاج ذلك يحتاج إلى رؤية كلية لا جزئية.

على سبيل المثال، فإن المهاجرين إلى أوروبا الفارين من نير الحروب العبثية، قد تضاعف هذا العام (2014)، فحسب أرقام هيئة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، إن أرقام اللاجئين غير القانونين قد وصل حتى الربع الثاني من هذا العام إلى 120 الف لاجئ، لا يدخل في الرقم من لم يصل إلى اليابسة وغرق في البحر أو اختنق في صهاريج سيارات الشحن! معظم هؤلاء من منطقة الشام والعراق وشمال افريقيا.

بحرب «داعش» اضطرت السياسة الأميركية لأن ترفد جيش البيشمركة الكردي بالسلاح المتقدم، وهو الآن اقوى مجموعة مسلحة ومدربة في العراق، وذات عقيدة موحدة، يبلغ عددهم، كما تقول المصادر الدولية، نحو 120 الف مقاتل. هذا الأمر قد يأخذ المنطقة إلى صراع جديد، في ضوء رغبة الأكراد العراقيين أن يستقلوا بمنطقتهم، الأمل القديم الجديد، ومع شيء من المرونة السياسية، يمكن أن يفعلوا ذلك، خصوصا في خضم الخلاف العبثي بين ساسة بغداد، ويتعرض العراق إلى تقسيم، حذر منه كثيرون! لقد أدى تقاعس الإدارة الأميركية وتطفيف مجلس الأمن، من بين عوامل أخرى، إلى كل هذه الفوضى المشاهدة، وعلاجها رسم استراتيجية كاملة، لا العلاج الموضعي.

آخر الكلام:

التوقيت في العمل السياسي مهم كأهمية الأدوات المستخدمة، وواضح أن هناك خللا عميقا في التوقيت لمواجهة مشكلات الشرق الأوسط، ما زال قائما.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية